السياسي محمد رشيد حياته ودوره الوظيفي في الدولة العثمانية عام (١٨٩٧- ١٩١٩م)

م.د.ساهرة حسين محمود

جامعة البصرة – كلية الاداب

الملخص

إثر انتشار المبادئ والأفكار والآراء الدستورية حول قيام الجمهوريات في أوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي، في العديد من الولايات التابعة للدولة العثمانية، بدأت الدول التي أرادت الأستقلال عن الدوله العثمانية في البلقان بالقيام بأنتفاضات مستمرة، ومع ظهور جيل عثماني مثقف بالثقافة الأوربية وبخاصة الثقافة الفرنسية، عقب إرسال بعثات تعليمية إلى فرنسا والبدء بتدريس اللغة الفرنسية في المدارس العثمانية، ظهر التأثر بشكل كبير بالأفكار الأوربية، وبخاصة أفكار الحرية والدستور والقومية التي ظهرت لأول مرة في أوروبا بعد قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م .

إن ذلك الجيل العثماني الجديد رأى أن الخلاص يكون بتبني النظام الدستوري، وتأسيس مجتمع عثماني حديث يحمل طابع المدنية الأوربية، مما أدى بهم إلى إنشاء حركة حملت إسم (تركيا الفتاة) (Young Turks) التي تشكلت في إستانبول في شهر حزيران / يونيو من عام ١٨٦٥م، فكانت جمعية الإتحاد والترقي (Union and Progress) إحدى تشكيلاتها، وهي تنظيم كان أكثر ثورية، ظهر في عام ١٨٨٩م، هدف لإجراء الإصلاحات وتقييد سلطات السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م). لقد عمل أعضاء جمعية الإتحاد والترقي على الترويج لأعلان الدستور في السلطنة العثمانية، معتمدين في ذلك على إستقطاب الطبقات المثقفة في المجتمع العثماني، التي حملت الوعي الوطني والثقافي، وضمت شخصيات ذات مناصب ومستويات تعليمية عالية أمثال السياسي والأديب الكبير ضياء كوك الب ١٨٢٥-١٨٨٠م، الملقب بـ (ضياء باشا) والشاعر الكبير نامق كمال (١٨٤٠-١٨٨٨م)، والسياسي الطبيب محمد رشيد. الذي أرتبط أسمه بجمعية الإتحاد والترقي، وتولى أرفع المناصب الإدارية ، وعاصر أهم الأحداث السياسية التي مرت بها الدولة العثمانية والتي كان أهمها القضية الأرمنية (١٨٩٦-١٩١١م).

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، جمعية تركيا الفتاة، جمعية الإتحاد والترقي، محمد رشيد

Politician Muhammad Rashid, his life and role in the Ottoman Empire (1897-1919 AD)

Sahira Hussain Mahmoud
University of Basrah – College of Arts

Abstract

The spread of constitutional principles, ideas and opinions about the establishment of republics in Europe in the nineteenth century had a great impact on many countries in the Ottoman lands. Countries that aspired to independence in the Balkans began to constantly stir up uprisings. Sending educational missions to France and starting to teach the French language in Ottoman schools led to the emergence of the Ottoman youth generation that was greatly influenced by European ideas, especially the ideas of freedom, the constitution and nationalism that appeared for the first time in Europe.

This new Ottoman generation saw salvation in the constitution, and the establishment of a modern Ottoman society imbued with the character of European civilization, which led them to establish a movement that bore the name (Young Turkey), and the Union and Progress Association was one of its formations. The members of the Association for Union and Progress have worked to promote the declaration of the constitution against the rule of the Islamic caliphate of the Ottoman Sultanate, relying on polarizing the educated classes in the Ottoman society within the Ottoman lands, and these classes, including personalities with positions and high educational levels such as the great politician and writer Zia Kok Alb, nicknamed Zia Pasha, the great poet Namik Kemal, and the politician, doctor Muhammad Rashid, carried national and cultural awareness. So the name of the politician Muhammad Rashid was associated with a group of leaders in the Association for Union and Progress, and he assumed the highest administrative positions, and he witnessed the most important political events that the Ottoman Empire went through, the most important of which was the Armenian issue.

Keywords: the Ottoman Empire, the Young Turkey Association, the Union and Promotion Association, the politician, doctor Muhammad Rashid .

المقدمة

ساهمت الأحداث التأريخية التي مرت بها الدولة العثمانية في نهاية عهدها إلى ظهور تيارات فكرية عديدة كان بعضها مؤيداً والآخر معارضاً للسياسة العثمانية . وكان العديد من تلك التيارات الفكرية سببها التطورات التأريخية التي مرت على العالم ، والتي تبنت شعارات الحرية

والفكر والثورة والنضال ؛ ومن تلك التيارات ولدت بعض الجمعيات وطالبت بالحرية والتخلص من التخلف والابتعاد عن الفكر الإسلامي ومنها جمعية الإتحاد والترقي ، التي نتجت عن حركة تركيا الفتاة التي كانت على الضد من نظام الخلاقة الإسلامية في الدولة.

جذبت تلك الجمعية المثقفين العثمانيين لها وبخاصة من الذين تأثروا بالفكر الأوربي عموماً ، وبالفكر والأدب والثورة الفرنسية خصوصاً . وكانت أساسيات ذلك الفكر الحديث هو ماتم تثبيته في الدفعة الأولى من الطلاب العثمانيين الذين تم إرسالهم إلى فرنسا لغرض الدراسة في القرن الثامن عشر الميلادي ، إذ حملت تلك الجمعية أيضاً مبادىء فكرة القومية ، فقد كانت حريصة في البداية على القومية العثمانية ثم على القومية التركية ، وقد ضمت هذه الجمعية العديد من الشخصيات من الاعراق كافة . ومن بين تلك الشخصيات (محمد رشيد شاهين كاري) وقد ذكر في المصادر التركية الحديثة جميعها بالطبيب محمد رشيد نظراً لانه يحمل شهادة طبية .

تأثر محمد رشيد وهو أحد أعضاء جمعية الإتحاد والترقي كغيره من الأعضاء الآخرين بالفكر القومي والنضالي لجمعية الإتحاد والترقي من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت أفكاره تتجهة إلى المحافظة على الدولة العثمانية و وحدة أراضيها ، على الرغم من أنه مارس مهنة الطب في خدمة جيش بلاده ، لكن أتجاهاته السياسية كانت هي الغالبة على شخصيته ، وتحوله من الطب إلى العمل في المجال السياسي . تأثرت شخصية محمد رشيد بالأحداث ، التي مرت بها الدولة العثمانية ، وحتى مابعد العمل في مجاله الوظيفي ، حيث كانت القضية الأرمنية والقضية اليونانية جزءاً من حياته الوظيفية التي لعب فيها دوراً رئيساً لصالح الدولة العثمانية .

المحور الأول: نبذة عن حياة السياسي محمد رشيد الإجتماعية

ولد محمد رشيد شاهين كاري في ٨ شباط / فبراير في عام ١٨٧٣م في القوقاز ، وحصلت عائلته على الجنسية العثمانية في عام ١٨٧٤م.[١] ، واستقرت في إسطنبول ، أكمل تعليمه في مدرسة بشكتاش العسكرية الثانوية في إسطنبول ، ومدرسة كوليلي الثانوية العسكرية ومدرسة إسطنبول العسكرية للطب ، وأثناء دراسته في كلية الطب أتخذ له مكاناً بين المؤسسين لجمعية الإتحاد والترقي(Union and Progress) [٢] ، وبعد تخرجه من كلية الطب العسكرية في عام ١٨٩٤ م ، كطبيب عسكري برتبة نقيب [٣]، فتم تعيينه مساعد طبيب في مستشفى حيدر باشا ، وأعتقل في عام ١٨٩٧ م ، بتهمة التواصل مع مجموعة من الشباب المعارضين للسلطنة العثمانية ونفي إلى طرابلس الغرب (ليبيا)، وتزوج أثناء وجوده في المنفى عام ١٨٩٩ م ، وقاد المنفيين لمدة عشرة سنوات إلى إعلان الدستور في عام ١٩٠٨ م [٤]، وعاد إلى إسطنبول في ١١ آب /أغسطس عام ١٩٠٨م ، بعد إعادة أعلان الدستور للمرة الثانية [٥] .

ترك الجيش وأستقال من الخدمة العسكرية في ٢٠ آب / أغسطس عام ١٩٠٩ م . وشغل منصب حاكم إداري في أماكن مختلفة خلال الأعوام (١٩٠٩-١٩١٧ م) ، إذ عين حاكماً لمدينة إسطنبول ، في ٩ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٠٩ م [٦]، وعين أيضاً حاكماً لحمص في عام ١٩١٠ م ، و منطقتي كوزان و غازجستان بين الأعوام(١٩١١ -١٩١٣م) ، وشغل منصب متصرف كارِسي لمدة عام تقريباً من عام ١٩١٣م حتى عام ١٩١٤ م ؛ و في ٢٤ تموز / يوليو عام ١٩١٤ م ، تم تعينه والياً لولاية دياربكر للمرة الأولى وأستمرت ولايته لبضع أشهر، ثم تعيينه مفتشاً عاماً في الولايات العثمانية في العام نفسه ، ومع إندلاع الحرب العالمية الأولى، [٧] فقد أمضى سنة في هذا المنصب وعمل على ترحيل الأرمن ، بعدها تم إعادة تعينه مرة أخرى والياً على ولاية ديار بكر في ٢٥ آذار / مارس عام ١٩١٥ م ، واستمرت ولايته الثانية إلى ٢ آذار/ مارس عام ١٩١٦م ، وعقب مرور عام تقريباً تحديداً في يوم ٢٥ آذار / مارس من عام ١٩١٦م ، نقل من ولاية ديار بكر إلى أنقرة والياً عليها ؛ [٨] وهناك مكث في هذا المنصب لمدة عام كامل ، وفصل في ٢٧ آذار / مارس عام ١٩١٧ م، وبعد توقف الحرب العالمية الأولى، أعتقل في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩١٨ م،[٩] وكان ينتظر المحاكمة بسبب دوره في تهجير الأرمن[١٠]، على إثر أعتقاله كأحد المسؤولين عن ترحيل الأرمن خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ؛ ورداً على الإتهامات الموجهة إليه بكتابه الموسوم بـ(المثابرة) الذي نشر أثناء أعتقاله في عام ١٩١٩ م ، وقد صادرت الحكومة العثمانية هذا الكتاب . بعدها هرب من السجن ، وتحديداً في يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٩ م ، و أختبأ لبعض الوقت في إسطنبول ، وبمجرد أن أدرك بعد هروبه أنه سيتم القبض عليه مرة أخرى ، أنتحر في يوم ٦ شباط / فبراير من العام نفسه [١١] .

كانت حياة محمد رشيد التي إمتدت لمدة ٤٦ عاماً مضطربة للغاية ، إذ كان ينتمي إلى عائلة سلبت أرضها منها منذُ ولادته ، وأثر ذلك على شخصيته ، وجعلته يخشى من تكرار ذلك ،[١٢] وأثر ذلك يمكن القول إن محمد رشيد وطني و شخص مخلص لبلده ، لكن المصير الذي كان له دوراً في تغيير خط حياته ، كان ترحيل الأرمن الذي حدث في عام ١٩١٥ م ، [١٣]عندما كان متصرفاً في ديار بكر ، كما كان التمهيد لهذا الحدث هو الترحيل اليوناني الذي تم أثناء حكمه لمدينة كارَسي[١٤] .

تستند معظم المعلومات التي تتعلق بالسياسي محمد رشيد إلى الوثائق العثمانية وأرشيفه الوظيفي ، وقد كان يدون الملاحظات التي أخذها أثناء زيارته للمناطق والوحدات الإدارية التي تولى حكمها . ومن مؤلفاته كتاب لماذا وكيف حدثت الثورة ؟ و كتاب مذكراته وكتاب المثابرة [١٥].

المحور الثاني : دوره الوظيفي والسياسي في الدولة العثمانية

- **متصرفية كارَسي**

تقع ناحية كارَسي (Karesı) في ولاية بالق اسير ، في الجهة الشمالية الغربية من جمهورية تركيا الحالية، جنوب مدينة إسطنبول وقرب مدينة إزمير. وتعتبر كارَسي مركزاً لولاية بالق اسير سابقا وكذلك في الوقت الحاضر ، و مركز زراعي يدعم الأقتصاد ، تأريخياً يعتقد بأنها تعود للألفية الثانية قبل الميلاد . وقد بناها السلطان العثماني بايزيد الأول (١٣٨٨-١٤٠٣م) ، في عام ١٣٨٨م [١٦] .

لقد كان محمد رشيد المتصرف الرابع لمنطقه كارَسي من بعد المتصرفين وهم (همس و كوزان ولازيستان) . ولم يكن محمد رشيد متصرفاً فقط بالنسبة للآخرين ، وكانت وظيفة المتصرف تتضمن إدارة مهام الولاية ، و ارتباطه المباشر مع وزارة الداخلية . أما الأتجاه الثاني الذي كان يخص محمد رشيد هو أنه أحد المؤسسين لجمعية الإتحاد والتـــرقي [١٧] – مع أنه لم يتخذ مكاناً في الهيئأت العليا للإتحاد والترقي مع الأعلان الجديد للدستور – فقد كان يتمتع بمنزله كبيرة من الإحترام ، ويمكن القول أيضاً بأن محمد رشيد هو الشخص الوحيد الذي كان مرتبطاً بعلاقة خاصة مع كادر قيادة الإتحاد والترقي ، خلال المدة الدستورية الثانية ؛ ومع التقارب بينه وبين وزير الداخلية طلعت بك فقد كسب الكثير من تأييد أعضاء جماعة الإتحاد والترقي .[١٨]

بدأ محمد رشيد مهام عمله متصرفاً لكارَسي ، في ٨ تموز/ يوليو من عام ١٩١٣ م ، واستمرت وظيفته تلك لمدة سنة حتى ٢٣ تموز / يوليو عام ١٩١٤م ، وفي عام ١٩١٣ م تشكلت سناجق عديدة مستقلة تابعة لمتصرفية كارَسي ، وبذلك كانت مهام عمل محمد رشيد باشا متعددة . وبلغ تعداد السكان في المناطق التابعة لمهام عمله حوالي ٤٧٢ الف نسمة ، وكانوا خليطاً من قوميات وأديان مختلفة ، كانت فيها النسبة الأكبر للمسلمين إذ بلغت نحو ٧٦% والباقي من غير المسلمين ٣٠% [١٩]. ومن الأحداث التي شهدها خلال عمله الهجرة اليونانية في منتصف عام ١٩١٤ م ، من أراضي الدولة العثمانية إلى اليونان[٢٠] .

بعد أن استلم محمد رشيد مهام متصرفية كارَسي ، وتعرفه على أوضاع المتصرفية قام بإرسال برقية إلى وزير الداخلية طعت بك ، وضح فيها ما يتعلق بإدارة مجلس المتصرفية ، و طلب إعطاء الإذن له للذهاب إلى إسطنبول لمدة عشرة أيام ، لكنه لم يستلم جواباً على طلبه هذا . ، فقدم محمد رشيد طلباً أخر بتأريخ ١٣ أيلول / سبتمبر من عام ١٩١٣ م ، أراد فيه إذناً لمدة ثمانية أيام للسفر للعاصمة لأسباب مهمة ؛ وبعد يومين إستلم برقية تسمح له بمراجعة إسطنبول . وإن محمد رشيد في المراسلات التي أجراها مع وزارة الداخلية بتأريخ ١٦ أيلول / سبتمبر عام ١٩١٣ م،

تساءل إذا كان بإمكانه الحصول على عضوية مجلس المتصرفية ، وفي ٢١ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه حصلت الموافقة على طلبه [٢١]؛ وتم أفتتاح مجلس المتصرفية ، بتأريخ ٢٨ أيلول / سبتمبر عام ١٩١٣ م ، بانضمامه كاحد أعضاء المجلس [٢٢] .

بدأ محمد رشيد عمله في كارَسِي ، إذ أصبح في شهر أيلول / سبتمبر عام ١٩١٣م، ضمن كادر العمل المشرف على أنشاء مستشفى عام ؛ فبدأ العمل بوضع أساسيات تلك المستشفى في ٢٧ نيسان / أبريل من عام ١٩١٤ م [٢٣] ، وقد تم تحويل هذه المستشفى إلى مخزن للسلاح خلال الحرب العالمية الأولى ، وفي عام ١٩١٧م ، كلف محمد رشيد بأعادة تأهيل المستشفى ، فتم أفتتاحها من جديد في نهاية عام ١٩١٨م [٢٤] . وعقب وظيفة متصرفية كارَسِي الذي شغلها نقل محمد رشيد إلى الإدارة العامة للتفتيش ، هذه الوظيفة لم تنَل أستحسانه . [٢٥] لم تكن وظيفة المتصرف بالنسبة إلى محمد رشيد وظيفة روتينية بل كان يقوم بجولاته التفقدية في الأقضية التابعة لمركز المدينة ، ويقوم بتسجيل الملاحظات والأمور المهمة التي يجدها [٢٦] ، ومن ضمن توصياته التي نفذها عن طريق هذه الجولات إصلاح الطرق في الأقضية ، وتشغيل العمال ، وترميم الجسور والقنوات ، وإنشاء خطوط السكك الحديدية[٢٧] ، ومراجعة الشكاوى حول البريد ؛ وتنظيم الأسواق وحل مشاكل الصرف الصحي .[٢٨] ومن ملاحظاته نذكر : " بأن مدينة أدرميت قادرة على القيام بالأشغال العامة ، وستكون مدينة لطيفة للغاية إذا تم تغطية المياه الجارية في الشوارع ، وأن هذا سيكون ذا فائدة كبيرة ، ويمكن للبلدية أن تستفيد منه أيضاً " [٢٩]، ومن ضمن جولاته ذهابه إلى ناحية أقجاي ، واتخاذ بعض القرارات الملموسة وتوجيه البلدية ببناء رصيف مثالي وحاجز للأمواج [٣٠] ، لأن ذلك سيحقق دخلاً جيداً . وخلال زيارته إلى ناحية إفريندي أكد إن السراي الحكومي هناك كان جيداً ، كما وأن المدرسة الأبتدائية فيها بحاجة إلى بعض الإصلاح ، والناس يرغبون بأنشاء مدرسة إعدادية (مدرسة ثانوية)[٣١]، وكذلك مدرسة للبنات ؛ ويذكر أن مقر ولاية إدرميت الحكومي متداعٍ ومهجور ، ولهذا السبب يوجد مقر الحكومة والمكاتب الحكومية في مباني مستأجرة ، ويتم دفع إيجار سنوي قدره ٣٠٠ ليرة عثمانية ، وأنه بمساعدة عامة الناس يمكن بناء مقر مثالي للولاية [٣٢].

- **موقفه من الهجرة اليونانية**

أثناء حروب البلقان وبعدها(١٩١٢- ١٩١٣م) ، بدأ الأتراك العثمانيون الذين يعيشون في مقدونيا باللجوء إلى الأراضي العثمانية تحت ضغط الحكومة اليونانية ، وبخاصة بعد أن أعطت الدول الأوربية جزر بحر إيجه التابعة للدولة العثمانية ، بإستثناء (جوكسيادا وبوزكادا وميس)[٣٣] ، جميعها إلى اليونان بمذكرة مؤرخة بتأريخ ١٤ شباط / فبراير عام ١٩١٤ م ، لذا حاولت

الحكومة اليونانية واليونانيون المقدونيون إجلاء الأتراك الذين يعيشون في مقدونيا [٣٤] ، بالضغط عليهم باستعمال أساليب القتل والنهب، وأدت سياسة إعادة توطين اليونانيين الذين هاجروا من تراقيا وغرب الأناضول ، وتوطينهم في الأماكن التي هجرها الأتراك من قبل ذلك في اليونان [٣٥]، إلى وصول المهاجرين اليونان من تلك المناطق على نطاق واسع ، في ربيع عام ١٩١٤م . عدت الحكومة العثمانية ذلك رداً وإن كان جزئياً ، هو الذي أدى إلى تسريع الهجرة اليونانية ضمن هذا الإطار ، وحدثت أول حركة سكانية بين اليونانيين الذين يعيشون في مقاطعة أدرنة في شهر نيسان/ أبريل عام ١٩١٤م [٣٦]، ولأجل وقف تلك الهجرة ذهب وزير الداخلية طلعت بك إلى تشورلو الواقعة في ولاية أدرنة ، والتقى بالأعيان اليونانيين وأوضح لهم أنه لم يكن هناك خطأ أو ضغط من موظفي الخدمة المدنية فتوقفت الهجرة اليونانية بعد وقت قصير. [٣٧] .

وعلى الرغم من توقف الهجرة في ولاية تراقيا ، بدأت هجرة أخرى من مقاطعتي كارَسِي قي بالق اسير و ولاية إزمير بعد حوالي شهر. [٣٨] تبين أن سبب الهجرة اليونانية في عام ١٩١٤ م – فضلاً عن الخوف من هجمات العصابات التركية – هو توطين المهاجرين المسلمين في القرى اليونانية فلم تسفر جهود وزير الداخلية لوقف الهجرة عن أي نتائج تذكر ، وبدأ في توقيع وثيقة تشير إلى أنهم هاجروا طواعية [٣٩] ، ولم يكتفِ طلعت بك بإرسال برقية إلى الوحدات المعنية بشأن حظر الهجرة ، فقد ذهب شخصياً إلى المنطقة ، وشخص الحادث على الفور وتأكد من إيقاف الهجرة. لقد بين أن اليونان لم تشجع الهجرة للأستقرار في الأماكن الخالية من المسلمين فحسب ، بل روجت أيضاً أن الأتراك كانوا يضطهدون اليونانيين [٤٠] .

ذكر محمد رشيد الذي كان حاكم كارَسِي خلال الهجرات التي حدث الجزء الكبير منها في مقاطعتي كارَسِي وإزمير ، أن هناك حاجة إلى إجراء تحقيق حول أسباب ترحيل اليونانيين وأسباب تهجير الأرمن ،[٤١] إلا أنه تم القبض عليه قبل أن تتاح له الفرصة لمعرفة الظروف المحيطة بتلك الهجرة ، واتخاذ أي أحتياطات تدبيرية ، بل على العكس من ذلك نجح عندما كان متصرفا لمتصرفية كارَسِي ، في الحد من هجرة اليونانيين إذ بقى هناك لمدة عام تقريبا [٤٢].

يتبين من مذكرات محمد رشيد ، أنه لم يكن لديه نهج إيجابي للغاية تجاه السكان اليونانيين في متصرفية كارَسِي ، وأنه كان غير مرتاح من موضوع تأثير النفوذ اليوناني، وقد حاول التعبير عن ذلك عن طريق تصريحات له لتغيير ذلك ؛ و خصوصاً أن الهجرة كانت تنطلق من قصبة ايوالك في اقصى ولاية بالق اسير التي كانت تمثل منطقة يونانية . واعتقد أنه يمكن تغيير هذا الوضع بإجراء تغييرات ديموغرافية في المنطقة . وأشار بعض المؤرخين إلى أن محمد رشيد أظهر موقفاً معادياً للمسيحية في كارَسِي قبل ترحيل الأرمن. [٤٣] .

ولابد من الاشارة قبل ذلك عندما شغل محمد رشيد أول وظائفه في عام ١٩١٣م ، قائمقام جزيرة إستكتان كوي في بحر مرمرة ، أعرب عن عدم أرتياحه للترتيب الديموغرافي للجزيرة ، وقام بمحاولات لعكس التوازن السكاني اليوناني – التركي في الجزيرة . وفي سياق الترحيل اليوناني فمن المفترض أن تبدأ إجراءات محمد رشيد المتصرف في كارَسي في ١٦ آيار / مايو عام ١٩١٤ م ، إلا أنه كان في هذا التأريخ بمنزله في بشيكتاش ، و استلم خطاباً رسمياً من وزارة الداخلية تبلغه فيه بعدم الموافقة على حضوره غداً في وزارة الداخلية لمناقشة وضع مقاطعة ليفنز القريبة من ولاية بالق اسير . (٤٤)

ذهب محمد رشيد إلى وزارة الداخلية في يوم ١٧ آيار/ مايو من العام نفسه ، إثر ذلك الخطاب التقى مع طلعت بك وزير الداخلية آنذاك ، وتزامن هذا اللقاء مع زيادة هجرة اليونانيين من كارَسي (٤٥). وبعد مرور حوالي عشرة أيام على هذا اللقاء ، ذهب طلعت بك في جولة تفقديه في غرب الأناضول ، أستمرت لأكثر من عشرين يوماً ، بدأ من برهانية وإدرميت الواقعتا في ولاية بالق اسير وأيفاليك الجزيرة الواقعة في بحر إيجه ، في يوم ٢٨ آيار/ مايو عام ١٩١٤ م ، وعلى الرغم من جهوده لإقناع السكان اليونانيين بالتوقف عن الهجرة ، إلا أنهم استمروا فيها . و في ٦ حزيران / يونيو عام ١٩١٤م ، تم إرسال رسالة من ولاية إدرميت إلى محمد رشيد (٤٦) ، على إثر حدوث بعض الحوادث في قرية جوري ، ومحاولة بعض النبلاء والأغوات شراء أو حماية ممتلكات المهاجرين اليونانيين ، وأن هناك علامات على النهب في القرية ، ويطالبون بشكل عاجل إرسال قوات من أيفاليك لحمايتهم ، وبناءً على تلك الرسالة ، تم إرسال برقية إلى قيادة فوج أيفاليك في البرهانية في اليوم نفسه (٤٧) .

وعثر على وثيقة ، يعتقد بأن الذي كتبها محمد رشيد في أواخر شهر آيار/ مايو أو أوائل شهر حزيران / يونيو عام ١٩١٤م ، تتعلق ببداية الهجرة اليونانية في منطقة ليفا في ولاية بالق اسير ، وربما تكون مسودة لمعلومات تم إرسالها إلى وزير الداخلية . (٤٨) كما قد وجدت ورقتا تلغراف منفصلتان كانتا حول الموضوع نفسه نصهما :

" بدون التواصل معنا للإعلام سواء من المركز أو من القرى ، فأذا بدأ ذوو الأصول اليونانية بالرغبة بالهجرة وشرعوا ببيع عقاراتهم وممتلكاتهم "، (٤٩) فقد يكون المحرض لهم على ذلك هو البطريك اليوناني ، إذ لوحظ ترك القرويون اليونانيون في قراغاج وأمرود آباد وباير وديري ممتلكاتهم والهجرة إلى أيفاليك بالكامل ؛ مما أدى إلى فراغ مائة وعشرين بيتاً في القرى المذكورة بسبب هذه الهجرة . (٥٠) فقد كانوا متاثرين بالظروف التي مروا بها في مركز متصرفية كارسى وفي تنقلاتهم . وبدأ بتحريض المسحيين للهجرة ، وكانت تلك الدعاية من قبل أشخاص مجهولين

، وقد تمت بتوجيه من البطريك ، بأن تبدأ الهجرة من سكنة المناطق الجبلية إلى المزراعين ومع زيادة أعمال النهب . تم نهب دكاكين عديدة تعود للمهاجرين اليونانيين . وقد أتخذ القائمقام محمد رشيد الأجراءات المطلوبة فوضع قوة الحرس مع ثلاثة من الشرطة وثلاثة من الجاندرمة. وقد استدعى القائمقام قسماً من السرية وطلب بأن يكون وصولهم في هذه الليلة لمنع أي تعرض يصيب المهاجرين في مركز الولاية أو الطرقات أو المرافىء ، وكان بعض المهاجرين لا يستطيع بيع ممتلكاته فيتركها [٥١] ، عندئذ يجب على الحكومة أن تجردها في سجلات لاجل المحافظة عليها ، كما يجب على بابا المسيحية أتخاذ التدابير اللأزمة ، للمحافظة على ممتلكات المهاجرين المتروكة ، وقد أبلغ رجال الكنيسة ببرقية إلى وزارة الداخلية حول التهديد والسلب الذي جرى ضد البطريركية اليونانية . [٥٢]

وجرت مراسلات بين الحكومتين العثمانية واليونانية حول الهجرة اليونانية ، و أخذ الطرفان بنظر الإعتبار التداعيات العكسية السياسية لتلك الهجرة ، وبينما كانت الإدارة العثمانية تحاول إيقافها حتى لا تتسبب بظهور دعاية ليست لصالحها ، حاول الجانبين اليوناني والبطريركي ضمان أنعكاس ذلك ، بحيث يبدو أن ضغطاً يمارس من قبل الأتراك العثمانيين ؛ [٥٣] ومع ذلك فإن الإدارة العثمانية لم تسمح بأرسال أولئك الذين أصروا على المغادرة الإ بعد التوقيع على وثيقة توضح " أنهم ذهبوا بمحض إرادتهم، وأنهم لا يرغبون بالبقاء في مدنهم والعودة إلى منازلهم" ، وبذلك فأن الإدارة العثمانية أثبتت سعيها لتحقيق هدف سياسي. [٥٤] وإثر خطاب أرسل إلى الوزارة في ١٧ حزيران/ يونيو عام ١٩١٤ م ، من متصرفية كارَسِي ، ورد فيه " نصاً لبرقية أرسلت من قبل حاكم منطقة أيفاليك ، إذ أنتشرت الشائعات بأن اليونانيين كانوا يستعدون لإنزال عشرة قوارب محملة برجال يرتدون زي العصابات ، وعشرة الآف قطعة سلاح ، ومستعدين للنزول على الشاطىء وأحداث فوضى وأضطراب في المنطقة ، و أخذ يشاع أيضاً أن نساء العائلات اليونانية تركت الرجال وأنتقلت إلى الجزر في بحر إيجة ". [٥٥]

نتيجة لذلك أرسل طلعت بك وزير الداخلية ، والذي كان في إزمير بعد يومين من ذلك الحادث ، أي في يوم ١٩ حزيران / يونيو عام ١٩١٤م ، رسالة مشفرة إلى الوزارة ، يبلغ فيها بأن محمد رشيد سيكون مسؤولاً عن عمليات التفتيش في برهانية وأيفاليك ؛ [٥٦] وأنه بعمله هذا سوف يضمن الرأي العام وتحقيق السلام في المنطقة ، وعليه فإن الجواب المرسل إلى طلعت بك جاء فيه أنه تم القبض على المجموعة التي قامت بسرقة منازل اليونانيين وتم إعادة أكثر المسروقات ، تعزز هذه المراسلات الأدعاء بأن الحكومة اليونانية لعبت دوراً في تعبئة هجرة السكان اليونانيين ، على الرغم من أن محمد رشيد قد ذكر في مذكراته " إن الترحيل اليوناني حدث

دون وقوع حوادث قتل وخطف ، وإن الوثائق الموجودة في أرشيفه تظهر أنه كانت هناك بعض الأحداث بالإضافة إلى القتل " . [٥٧]

ووفقاً للرسالة المؤرخة بتأريخ ٢٣ حزيران / يونيو عام ١٩١٤ م ، والموقعة من وكيل الوزارة علي منيف ، ورد فيه أنه في أماكن مثل (منياس وإدينسك وبيجا واردك وكابيداغى)، أجبر المسيحيون وخصوصاً من الشركس على الهجرة ، وكانت بضائعهم وممتلكاتهم تسرق و تنهب ، وحذر من ذلك ، ويجب توخي الحذر لضمان الأمن ، [٥٨] وجاء هذا التحذير بشدة لمنع ذلك و تحقيق الأستقرار ، و في اليوم نفسه ووفقاً للرسالة التي أرسلها طلعت بك من إزمير إلى دائرة الأستشارية في وزارة الداخلية ، والبرقية التي تلقاها من محمد رشيد في إردك الواقعة في اقصى شمال ولاية بالق اسير، تم ضمان الأمن في المنطقة وعودة الوضع الطبيعي، وعلى الرغم من عودة اليونانيين الذين هاجروا من بعض القرى ، إلا أن البعض أصر على عدم العودة [٥٩].

وفي مقال نشر في صحيفة مشورة بتأريخ ١ تموز / يوليو عام ١٩١٤م ، بعنوان (الى السيد المتصرف) وهو من بين وثائق محمد رشيد، ورد فيها " إن المهاجرين الذين أراد إرسالهم إلى مدينتي ايواليبنار وسيود لم يصلوا ، وهم من اليونانيين والبلغاريين في القرى ويجب توفير ثلاثين ماوئ لهم " . و إن اليونانيين في كوكابينار كانوا قد تركوا منازلهم وحقولهم فارغة ، وكانت هناك حاجة إلى بقائهم بصورة مؤقتة ، "لأنهم ليسوا ملزمين بمغادرة وطنهم . وإذا اشتكوا في المستقبل فسوف نقوم بأخذ الضرائب منهم " [٦٠] . و تشير الأحصاءات إلى أن نتائج قصبة كوكابينار لهذا العام هو ٦٠ ألف غلة ، و ٢٥ ألف غلة في قرى سويود و ايوهلك ، كما أن إنتاجات قرى (تويا لاني والاكباير وتاشكيغي) هي ذات الأنتاجية ؛ وهذا ما يجب القيام بالعمل عليه في وقت الحصاد وتوزيع الأرض حسب الإنتاجية . لأن الموسم هو موسم الزراعة ، و إعطاء بذور الذرة للمهاجرين والأجور اليومية لهم ، مما سيجعلهم معتادين على العمل ، وقد يستقر عدد أكبر منهم في تلك القرى" [٦١] .

في حين كان جواب محمد رشيد على تلك المقالة المنشورة : " أن المهاجرين المطلوبين في مناطق سويود وايولك الواقعتا في ولاية بالق اسير ، سيكونون خلال يومين في مدينتي ايواليبنار وسيود ، ويجب وضع هؤلاء المهاجرين في منازل اليونانيين ، الذين هربوا من تلك القرى [٦٢] ، ولا بد من انتظار وقت زراعة المحاصيل ، حتى يكون من المناسب توزيع بذور الذرة وتمويلهم بمبلغ قدره ستة الآف قرش عثماني ، لاستيطان هذه العوائل . وكان الرد ببرقية بتوقيع وكيل وزير الداخلية وهبي بك إلى محمد رشيد : " أنه تم أخذ الوثائق من معظم المهاجرين ، وتعيين الشرطة والدرك لعدد قليل منهم ، وذهب إلى الأشخاص الموثوق بهم لضمان الأمن ، تم طلب

أستدعاء الجنود من إيفاليك" . [٦٣] وجاء الرد في وثيقة تحمل توقيع محمد رشيد " بأنه كان على علم بخدمته وجهوده ، وأنه كان عليهما العمل معاً للتغلب على الأزمة " . أرسل محمد رشيد رسالة بتأريخ ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٩١٤ م ، إلى وزارة الداخلية ورد فيه : " بأنه ذهب بنفسه إلى باندرما في ٢١ تموز / يوليو ، وقام بإجراء مباحثات حول الهجوم على اليونانيين في منطقتي رسيمفلي و يابجو الواقعتا في بالق اسير ، وتم تشكيل لجنة للتحقيق والكشف عن الجناة ؛ وتم إسترجاع معظم البضائع المسروقة إلى أصحابها" [٦٤]. وانتهت الهجرة في كل الأقضية ، لذلك لم يتم الأخذ بشكوى المطران اليوناني كوستانتين أفندي. [٦٥]

أشرف محمد رشيد بنفسه على الترحيل اليوناني عام ١٩١٤م في باليكسير ومحيطها قبل ترحيل الأرمن، وأدعى أن الجهات الرئيسة في جمعية الإتحاد والترقي، تعتبر مسيحيي الأناضول وبخاصة العناصر الأرمينية واليونانية تشكل تهديدا واضحاً على مصالحها[٦٦]، وترسم لاجل طريقها الخاص تفكك الدولة العثمانية، ولن يكون من الصواب وجودها في الدولة؛ ولايجب التعاطف معهم، ويمكن القول إن محمد رشيد قام بالتمييز بين الأغنياء والفقراء اليونانيين ، [٦٧] حيث كان يستقبل الفقراء اليونانيين بشكل سلبي من جهة ، والمسلمين الفقراء الذين يجب تقويتهم من جهة اخرى . حتى أن علق على أنه يرى اليونانيين كأعداء داخليين لا يستهان بهم ، لكن يجب أن نلاحظ أيضاً أن هذا هو نتاج الواقع الناشئ عن الظروف السياسية والإجتماعية لتلك الحقبة ، والتي عززتها بشكل خاص حرب البلقان الأولى عام ١٩١٢م[٦٨] .

أدرك محمد رشيد أن العناصر اليونانية والأرمنية في الدولة العثمانية، كانت تختلف فكرياً في إيديولوجيتها عن العثمانيين، لهذا السبب إعتقد أنه يجب على الآخرين العثمانيين أيضاً أن ينفصلوا عن هذه العناصر التي أوصلتهم إلى هذا التفكك، وحينما كان محمد رشيد يتعامل مع مشكلة الهجرة اليونانية، واجه فجأة مشكلة التعيين في مهمة أخرى هي مفتشاً في الولايات العثمانية[٦٩]، ويتضح ذلك من خلال تأكيد طلعت بك، "أنا أصر على تعيينك"، ولم يكن محمد رشيد راضياً على ذلك، لكنه أستطاع أقناعه بعدم موافقته، وعليه تم تغييره في برقية موقعة بإسم وزير الداخلية" بتأريخ ٢٩ تموز/ يوليو عام ١٩١٤م[٧٠]، وتم الأعلان عن تعيين مفتشٍ أخر بدلاً عنه [٧١].

- **ولاية دياربكر**

تقع ولاية ديار بكر في الجنوب الشرقي من الأناضول ، على ضفة نهر دجلة بالقرب من منابعه . وتعتبر منطقة ستراتيجية وذات أهمية جيوسياسية لأنها تقع في مفترق الطرق بين الولايات العثمانية سابقا والاقطار المجاورة لجمهورية تركيا في الوقت الحاضر . مرت الولاية

تأريخيا بمراحل متعددة حسب الصراع التأريخي ، أهمها في الألفية الثالثة قبل الميلاد حين كانت تحت سيطرة أقوام الهتت التركية . [٧٢] .

تولى محمد رشيد منصب والي ديار بكر مرتين أولهما في ٢٤ تموز / يوليو عام ١٩١٤ م ، إذ تم تعينه والياً لولاية دياربكر للمرة الأولى وأستمرت ولايته لبضع أشهر، أما الثانية فكانت إعادة تعينه مرة أخرى والياً على هذه الولاية في ٢٥ آذار / مارس عام ١٩١٥ م[٧٣] .

خلال هذه الحقبة الزمنية عندما تم تعيين محمد رشيد والياً لديار بكر ، كانت الولاية تعيش في مشاكل عديدة . إذ كانت ترد أنباء عن أعمال قطع الطرق والتمرد في جزء من الولاية . " فلم يكن هناك أمان على الطرق ، وتعرض الركاب وخطوط الشحن باستمرار لهجوم قطاع الطرق ؛ وبأختصار سادت الفوضى ، نظراً لأن الدولة العثمانية كانت في حالة حرب على جبهات عديدة ، فإنها كان عليها أن تضمن الأمن في الولاية وتمنع أنشطة اللجان الأرمنية . وكانت القوات النظامية في الولايه غائبة عن الوضع الامني. فقام الوالي محمد رشيد ، الذي بدأ مهامه في ظل هذه الظروف ، بإبلاغ وزارة الداخلية عن أوضاع الولاية وطالب بقوات امنية أضافية ، و نظراً لأن الدولة العثمانية كانت في حالة حرب ، لم يتم قبول طلب محمد رشيد هذا ونصح بالاكتفاء بالقوات الموجودة في الولاية ؛ و بسبب أعمال اللجان الأرمينية، أراد محمد رشيد منع أنشطتها ، و التقى أولاً وقبل كل شيء رجال الدين والأعيان الأرمن ، واستبعد التدخل العسكري ومع ذلك ، لم يتم قبول طلب محمد رشيد من قبلهم " [٧٤] .

عاصر محمد رشيد أثناء وجوده في ديار بكر المسألة الأرمنية في عامي (١٩١٤- ١٩١٥م) ، حيث كانت الدولة العثمانية تمر بحقبة من الضعف بسبب الحروب التي عاصرتها من ناحية و احتلال أراضيها من قبل الدول الأوربية من ناحية أخرى ، إذ تم غزو مناطق فان وبيتليس من قبل الروس [٧٥] ، وقام الهاربون من الخدمة العسكرية في كل مكان بهجمات وأبتزاز ونهب ، هذا بالإضافة إلى المواقف العدوانية للأرمن ، والأنتفاضات الإيزيدية والنسطورية في عام ١٩١٥ م ، التي حدثت في ولاية ديار بكر ومحيطها [٧٦] ؛ وضعت الإدارة الحكومية العثمانية أيضاً في موقف صعب. وقد تقدم محمد رشيد بشكوى لعدم وجود قوة نظامية لدعمه [٧٧] ، وأن قوات الأحتياط المرسلة لمساندة القوات المحلية في ولاية ديار بكر تكاد لاتذكر . هذا وقد كان محمد رشيد يدرك ويشير في تقاريره بأن السكان مسالمون ويعيشون في خوف من الحرب من ناحية ، وخوف من هجمات الأرمن من ناحية أخرى [٧٨] .

الخاتمة

أن القراءة التأريخية لهذه الشخصية والأحداث السياسية التي تزامنت مع وجودها ، تبين بأن شخصية محمد رشيد تشكلت تحت تأثير أتجاهين أولهما أنه قد نشأ في القوقاز، وقد سلبت أرضه ونشأ بعيداً عن وطنه الأم ومع نشوئه على الأراضي العثمانية أما الأتجاة الثاني هو أرتباطه بالقومية العثمانية والنزعة القومية ، التي جعلت منه أحد مؤسسي أحد الجمعيات العثمانية وهي جمعية الإتحاد والترقي ، هذا بالإضافة إلى دراسته الطبية التي غرست في نفسه مبادئ الإنسانية . فنرى أنه في الوقت الذي كان يتلقى تعليمه به ، سحبته قوميته العثمانية لاجل المحافظة على ماتبقى من بلاده بالإنتماء إلى جمعية الإتحاد والترقي ، وفي الوقت نفسه رأى أن خدمة بلده في المجال السياسي اسمى من المجال الطبي . وتفانى في خدمة وطنه عندما عين حاكماً على بعض الولايات العثمانية ، فبدأ العمل والمتابعة في كل أرجاء الولايات حتى الأقضية والنواحي ، ومع أنه كان ذا تأثير إيجابي مع كل الأشخاص الذين كانوا معه سواء في العمل الوظيفي أو العمل النضالي . فكان يرتبط بعلاقات وثيقة مع أصحاب القرار في الدولة العثمانية أمثال وزير الداخلية طلعت بك .

ولابد من الاشارة إلى أن تاثير حبه للدوله العثمانية وبقائها جعلته يرى أن بعض الاقليات لها تأثير سلبي على بقاء الدولة العثمانية . ولذلك عمل باتجاهين هما المحافظة على سمعة الدولة العثمانية من جهه من خلال الحد من الهجرة اليونانية ، ومن جهة أخرى كانت محاربة العناصر السيئة المخربة من الاقليات الارمنية واليونانية التي ثارت أبان حرب الاستقلال التركية (١٩١٨-١٩٢٣م) . لم ترضَ هذه الشخصية بالذل والبقاء بالسجن أو الأعدام وهو كان في موقف الدفاع عن بلده ، ففضل إنهاء حياته والحفاظ على كرامته.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

الهوامش

(1) Hüseyin Adıgüzel,2018, İttihat ve Terakki Tarihi , Bilge Oguz Yayınları, İstanbul, s.35.

(٢) ظهر في عام ١٨٨٩م ، تنظيم أكثر ثورية ، " وكان وراء تشكيل هذا التنظيم رجل ماسوني من ألبانيا يدعى إبراهيم تيمو – وكان يسمى أحياناً بإسم أدهم كان طالباً في الكلية الطبية العسكرية العثمانية ، ومعه أسحاق سكوني وعبد الله جودت وشركس محمد رشيد وحسين علي – وكان هدفها إعادة الحياة الدستورية ". ينظر: محمد سهيل طقوش، تأريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الأنقلاب على الخلافة، ط٢، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، ٢٠٠٨)،. ص ٥٠٦ ؛ حسن سعيد اللمع، لمحات من تأريخ بلغاريا ،ط١ ، مطبوعات دار الثقافة، (دمشق ، ١٩٨١)، ص ٢٧٥؛ محمد جمال الدين العلوي، يهود الدونمة والأنقلاب السياسي العثماني ١٩٠٨، مجلة دراسات إقليمية، ع٢١، السنة السابعة، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، ٢٠١١)، ص ٢٢٧.

(3) İlber Ortaylı, 2016,İttihat ve Terakki, İnkılap Kitabevi, Ankara,25.

(٤) إعلان الدستور العثماني الذي عرف بـ(القانون الأساسي) في عام ١٨٧٦ م ، في عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني (١٨٧٦- ١٩٠٩)، الذي أصبح حكمه أستبدادياً في عام ١٨٧٧؛ عبد الوهاب عباس القيسي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩-١٨٧٧. مجلة كلية الآداب، ع٣، كانون الثاني، مطبعة العاني، (جامعة بغداد،١٩٦١)، ص ١١٢. للمزيد من المعلومات عن هذه التنظيمات راجع: أحمد الشنتناوي ، إبراهيم زكي خورشيد، دائرة المعارف الإسلامية، أصدرها بالألمانية والإنجليزية والفرنسية وأعتمد في الترجمة العربية على الأصلين الإنجليزي والفرنسي، مراجعة محمد مهدي علام، مج٥، ص ص ٤٩٩-٥٠٧؛ عبد الوهاب الكيالي , موسوعة السياسة ،ج١، ط٤ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٩٩) ، ص ٧٩٣ ؛ راجع تفاصيلهما في : الدستور، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل، بمراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج١، المطبعة الأدبية، (بيروت، ١٣٠١هـ-١٨٨٣م)، ص ٢-١١؛ أرشيف رئاسة أستانبول، تصنيف AMT204، رقم الملفة ١، كتاب دائرة الأمور الداخلية، رقم الوثيقة ٥، ١٣٠٣.٦.٢٠.

(5) Kürt Tarihi Dergisi, 2015, İsmil Beşikçi Vakfı Yayınları, 18 Tarih: Mayıs-Haziran,s.120.

(6) Murat Bardakçı, 2004 ,İttahdçi'nin Sandığı , 1. Basım , Yaylacık Matbaacilik, İstanbul ,s.70.

(7) Ahmet Emin Yalman, 1997 , Yakın Tarihte Gördüklerim ve Geçirdiklerim 1888-1922. I. Yay. Haz. Erol Şadi Erdinç, İstanbul,s. 66.

(8) Taner Aslan, İttihâd-ı Osmanî'den Osmanlı İttihat ve Terakki, bilig, Güz / 2008 , sayı 47,s. 79-120 .

(9) Uzunçarşılı .İsmail Hakkı, 1988, Osman Devleti Teşkilatına Medhal,TDK, Ankara,s.90. ؛Hacer Çelik , 2008, Eremeni Tehciri ve Tehcirden Dönen Eremnilerin İskan Sorunu , ÇTTAD,VII/16-17, (/Bahar-Güz) , s.105.

(١٠) " بعد استقلال بلغاريا عن الدولة العثمانية عام ١٨٧٨م ، حذت الحركة القومية الأرمينية حذوها في المطالبة بالاستقلال حذو اللجان الثورية البلغارية التي خاضت حرب عصابات طويلة ضد الدولة العثمانية ، بتحريض من دول أوربا مع إمدادها لها بالسلاح حتى تحقق الاستقلال. وأفرز اتباع الحركة القومية الأرمينية للطريق البلغاري حركات أرمينية مسلحة عديدة في سنة ١٨٨٥م ، وحركة الهنطشاق أشهرها حركة أرمينيكان أو الحزب الديمقراطي الاشتراكي الأرمني سنة ١٨٨٩م ، وحركة الطشناق والإتحاد الأرمني الثوري عام ١٨٩٠م. وجاء تأسيس الأحزاب الأرمنية على النحو التالى الأرميناجان فى الأناضول ، حزب الطشناق فى تفليس بجورجيا ، حزب الهنشاك فى جينيف ، كان هدف تلك المؤسسات الثورية الأرمنية هو تنفيذ المادة (٦١) باستخدام الوسائل السلمية من خلال تنظيم المظاهرات والكتابة فى الصحف ، وفى المقابل المظاهرات التى تم تنظيمها كان تقابل بالقمع ، مما دفع خلايا أرمنية إلى تنظيم مايسمى أعمال إرهابية ضد الإدارة العثمانية . نموذجاً منها كانت حادثة إحتلال البنك العثمانى فى إسطنبول ، ليس بهدف سرقته بل للضغط على مصالح أوربا المجتمعه فى أسهم هذا البنك وكانت مطالب المحتلين تنفيذ المادة (٦١) أو عودة أوربا للقضية الأرمنية من جديد . الأهم أن المخابرات العثمانية كانت تعلم بمخطط احتلال البنك ولكن ترك الأرمن حتى يصطدموا بأوربا

، وفى الوقت نفسه تقديم صورة لأوربا مفادها ، أن هؤلاء من تدافعون عنهم" .أحمد جاسم إبراهيم الشمري ، يونس عباس نعمة الياسري ، القضية الأرمنية في الدولة العثمانية ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، العدد ١ ، مج ١٠ ، (بابل،٢٠٢٢) ، ص ٤٢. للمزيد من المعلومات راجع المصدر :أحمد عبد الوهاب الشرقاوي ، مذابح الأرمن ضد الأتراك في الوثائق العثمانية والروسية والأمريكية ، ط١، دار البشير للثقافة والعلوم ، (القاهرة ،٢٠١٦) ، ص ص ٨-١١.

(11) Uzunçarşılı .İsmail Hakkı,a.g.e.s.90.
(12) Ali Karaca, ,2001, "Tehcire Giden Yolda Ermeni Meselesi'ne Bir Çözüm Projesi ve Reform Müfettişliği (1878-1915), *Ermeni Meselesi* Üzerine Araştırmalar, Haz: Erhan Afyoncu, İstanbul, s.88-94.
(13) Samih Nafiz Tansu, 2003, İttihat ve Terakki,Parola Yayınevi, İstanbul,s .45.
(14) Ahmet Mehmet efendioğlu, 1992, Dr. Reşid Bey'in Hatıraları: Sürgünden İntihara, Akademi Kitabevi, İstanbul,s. 33.
(15) Yusuf Halaçoğlu,2007, Ermeni Tehciri, Babıali Kültür Yayıncılığı, İstanbul, s.80.
(16) Nahide Şimşir, Balıkesir Şehri ve Tarihi Araştırmaları, IQ Yayınları, 2013, s. 21
(17) Nejdet Bilgi, 1997, Dr. Mehmed Reşid Şahingiray'ın hayatı ve hâtıraları ,Ittihad ve Terakki dönemi ve Ermeni meselesi, Akademi Kitabevi, İstanbul, s.82.
(18) Kürt Tarihi Dergisi,a.g.e.s.40.
(19) Taner Asalan, 2008 İttihâd-ı Osmanî'den Osmanlı İttihat ve Terakki Cemiyeti'ne , bilig Dergi ,Güz /, sayı 47,s.54.
(20) Nejdet Bilgi, a.g.e.s.82.
(21) Hacer Çelik , 2008, Eremeni Tehciri ve Tehcirden Dönen Eremnilerin İskan Sorunu , ÇTTAD,VII/16-17, (/Bahar-Güz) , s.120.
(22) Nejdet Bilgi, a.g.e.s.82.
(23) Nejdet Bilgi, a.g.e. s.77.
(24) Kürt Tarihi Dergisi, a.g.e.s.112.
(25) İlber Ortaylı, a.g.e.s.40.
(26) Yavuz, Nuri,2008, "Birinci Balkan Harbi Ve Selanik'in Kaybı", Gazi Üniversitesi Akademik Bakış Dergisi, C.I, S. 2- Yaz Ankara,s.240.
(27) Yılmazçelik, İbrahim;2014, Erdem, Sevim, "II. Abdülhamid Döneminde Osmanlı Devletinin Balkanlar'da Yürüttüğü Bataklık Alanların Kurutulması ve Yeni İskan Alanlarının Oluşturulması Çalışmaları", Uluslararası Sultan II. (0) Abdülhamid Sempozyumu, 20-21 Şubat 2014, Selanik, Bildiriler, C.II, Türk Tarih Kurumu, Ankara,s.140.
(28) Uzunçarşılı .İsmail Hakkı, a.g.e,s.77.
(29) Mehmet Kürşad YAVAN, İttihatçılar ve İzmir Suikastı , Türk Dünyası Araştırmaları ,Ocak - Şubat 2018 , Cilt: 118 Sayı: 232 ,s.170.
(30) Eray Yılmaz, 2019, Olmak yada Olmamak: II. Meşrutiyet Yıllarında İttİihhatçılar ve Bektaşiler (1908-1918) , Alevilik-Bektaşilik Araştırmaları Dergisi ,Sayı. s. 112.
(31) Osman Demirtaş ,1999, İttahad Terakki Cemeyeti ve milli Mücadele , Doktura Tezi , İstanbul Üniversitesi ,s.125.
(32) Taner Aslan, a.g.e. s. 225.
(33) Arvasi, Melik , 2011 , II. Abdülhamit yönetimine muhalafet: İttihat ve Terakki Cemiyeti , Yüksek Lisans Tezi, Sakarya Üniversitesi, s.130.

(34) Oğuz Aytepe ,2004, Milli Mücadele'de Bilecik Görüşmesi , Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi ,Mayıs-Kasım, s. 25.
(35) Bloomsbury Academic, Londan. Babacan, H.,2005, Mehmed Talat Paşa (1874-1921), TTK, Ankara,s.29.
(36) Ayça Emrioğlu, 2011 ,Eermeni Tehciri ve Gerçekler, Kara Deniz Teknik Üniversitesi Dergisi, Say 2 , Temmuz ,s.66.
(37) Hüseyin Adıgüzel,a.g.e.s.85.
(38) Zafer Gölen ve Abidin Temizer,2017, Osmanlı Döneminde Balkan Şehirleri, 2. Baskı, Gece Kitapliği, Ankara, s.200.
(39) Nejdet Bilgi. (201 6). "İstanköy Kazası Hakkında, 1909-19 10 Yılların belgeleri, Cihannilma, C.1111, s 93.
(40) Hacer ÇELİK , a.g.e. s.145 ؛ Feridun Ata, Divan-ı Harb-i Örfi Mahkemelerinde Eremeni Tehciri Yargılamalarına İstklal Bir Bakış (1919-1921), Selçuk Üniversitesi Fen-Edebiyat Fakültesi Dergisi , Say23,s.152.
(41) Tayfun Er,2009, Yalıdakiler, Destek Yayınları, İstanbul, s.111.
(42) Hacer ÇELİK , 2008, a.g.e. s.140.
(43) Taner ASLAN, a.g.e.s.90.
(44) Zafer Gölen ve Abidin Temizer,a.g.e. s.180.
(45) Feridun ATA, a.g.e.s.142.
(46) Murat Bardakçı, a.g.e.s.72.
(47) Osman Demirtaş , a.g.es.234.
(48) Osman Demirtaş , a.g.e.s.244.
(49) Murat Bardakçı, ag.e.s.82.
(50) Eray Yılmaz, a.g.e.s.35.
(51) Arvasi, Melik , a.g.e.s.235.
(52) Nejdet Bilgi,a.g.e.s.95.
(53) Yavuz, Nuri,2008, a.g.e.s.58.
(54) Taner ASLAN, a.g.e.s.95.
(55) Osman Demirtaş , a.g.e.s.237.
(56) Yılmazçelik, a.g.e.s.55.
(57) Oğuz Aytepe ,a.g.e. s. 30.
(58) Murat Bardakçı, a.g.e.s.72.
(59) Taner ASLAN, a.g.e.s.88.
(60) Nejdet Bilgi, a.g.e.s.84.
(61) Arvasi, Melik , a.g.e.s.235.
(62) Murat Bardakçı, a.g.e.s.73.
(63) Osman Demirtaş , a.g.e.s.240.
(64) Nejdet Bilgi,a.g.e. s.83.
(65) Arvasi, Melik , 2011 , a.g.e.s.230.
(66) Uzunçarşılı .İsmail Hakkı, a..g.e. s.59.
(67) Göyünç, N., "Diyarbakır", İslam Ansiklopedisi, Cilt:9, Sayfa:465,
(68) Nejdet Bilgi,a.g.e, s.83.
(69) Ahmet Emin Yalman, a.g.e,s. 66.
(70) Osman Demirtaş , a.g.e.s.244.
(71) Osman Demirtaş , a.g.e.s.244.
(72) Yusuf Halaçoğlu,a.g.e.s. 124.
(73) Göyünç, N., "Diyarbakır", İslam Ansiklopedisi, Cilt:9, Sayfa:465,

(٧٤) غسان وليد مصطفى الجوادي ، المسالة الأرمنية في الدولة العثمانية ١٨٧٨ – ١٩١٨ : دراسة تأريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الموصل ، ٢٠١٠) .

(75) Arvasi, Melik , 2011 , a.g.e.s.245.

(76) Nejdet Bilgi, 1997, Dr. Mehmed Reşid Şahingiray'ın hayatı ve hâtıraları ,Ittihad ve Terakki dönemi ve Ermeni meselesi,a.g.e.s.25.

(77) Şevket Beysanoğlu, 1992, Kültürümüzde Diyarbakır, ziya gökalp derneği ,Ankara,s.55.

(78) Şevket Beysanoğlu, 1990, Anıtları ve kitâbeleri ile Diyarbakır tarihi, Diyarbakır Belediyesi, Diyarbakır,s.77.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق غير المنشورة

(١) أرشيف رئاسة أستانبول، تصنيف AMT204، رقم الملفة ١، كتاب دائرة الأمور الداخلية، رقم الوثيقة ٥، ١٣٠٣.٦.٢٠.

ثانياً: المصادر العربية والمعربة

(١)أحمد عبد الوهاب الشرقاوي ، مذابح الأرمن ضد الأتراك في الوثائق العثمانية والروسية والأمريكية ، ط١، دار البشير للثقافة والعلوم ، (القاهرة، ٢٠١٦) .

(٢)حسن سعيد اللمع، لمحات من تأريخ بلغاريا، ط١، مطبوعات دار الثقافة (دمشق، ١٩٨١).

(٣)محمد سهيل طقوش، تأريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الأنقلاب على الخلافة، ط٢، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت، ٢٠٠٨).

(٤)نوفل أفندي نعمة الله نوفل، الدستور ، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري، مج١، المطبعة الأدبية، (بيروت، ١٣٠١هـ-١٨٨٣م) .

ثالثاً : المصادر التركية

(1) Ahmet Emin Yalman, 1997 , Yakın Tarihte Gördüklerim ve Geçirdiklerim 1888-1922. I. Yay. Haz. Erol Şadi Erdinç, İstanbul.

(2) Ali Karaca, ,2001, “Tehcire Giden Yolda Ermeni Meselesi’ne Bir Çözüm Projesi ve Reform Müfettişliği (1878-1915), *Ermeni* Meselesi Üzerine Araştırmalar, Haz: Erhan Afyoncu, İstanbul.

(3) Arvasi, Melik , 2011 , II. Abdülhamit yönetimine muhalafet: İttihat ve Terakki Cemiyeti , Yüksek Lisans Tezi, Sakarya Üniversitesi,.

(4) Ayça Emrioğlu, Eermeni Tehciri ve Gerçekler, Kara Deniz Teknik Üniversitesi Dergisi, Say 2 , Temmuz ,2011.

(5) Bloomsbury Academic, Londan. Babacan, H.,2005, Mehmed Talat Paşa (1874-1921), TTK, Ankara

(6) Bülent BAKAR , Ermeni Tehciri, Atatürk Araştırma Merkezi, Ankara ,2010.

(7) Emel Akal,2014, Mustafa Kemal,İttihat Terakki ve Bolşevizm: Milli Mücadelenin Başlangıcında, İletişim Yayınları, İstanbul.
(8) Eray Yılmaz, 2019, Olmak yada Olmamak: II. Meşrutiyet Yıllarında İttİihhatçılar ve Bektaşiler (1908-1918) , Alevilik-Bektaşilik Araştırmaları Dergisi ,Sayı. 20.
(9) Feridun ATA, Dıvan-ı Harb-i Örefi Mahkemelerinde Ermeni Tehciri Yargılamalarına İstatistiksel Bir Bakış (1919-1921), Selçuk Üniversitesi Fen-Edebiyat Fakültesi Dergisi , Say.23.
(10) Göyünç, N., "Diyarbakır", İslam Ansiklopedisi, Cilt:9.
(11) Hacer ÇELİK , 2008, Eremeni Tehciri ve Tehcirden Dönen Eremnilerin İskan Sorunu , ÇTTAD,VII/16-17, (/Bahar-Güz) .
(12) Hüseyin Adıgüzel,2018, İttihat ve Terakki Tarihi, Bilge Oguz Yayinlari, İstanbul.
(13) İlber Ortaylı, 2016,İttihat ve Terakki, İnkılap Kitabevi, Ankara.
(14) Kürt Tarihi Dergisi, 2015, İsmail Beşikcı VakfıYayınları, 18 Tarih: Mayıs-Haziran.
(15) Mehmet Kürşad YAVAN, İTTİHATÇILAR VE İZMİR SUİKASTI , Türk Dünyası Araştırmaları ,Ocak - Şubat 2018 , Cilt: 118 Sayı: 232 .
(16) Murat Bardakçı,İttahdçi'nin Sandığı , 1. Basım , Yaylacık Matbaacilik, İstanbul ,2004.
(17) Nahide Şimşir, Balıkesir Şehri ve Tarihi Araştırmaları, IQ Yayınları, 2013 .
(18) Nejdet Bilgi, 1997, Dr. Mehmed Reşid Şahingiray'ın hayatı ve hâtıraları ,Ittihad ve Terakki dönemi ve Ermeni meselesi, Akademi Kitabevi, İstanbul.
(19) Nejdet Bilgi. (2016). "İstanköy Kazası Hakkında, 1909-19 10 Yılların belgeleri, Cihannilma, C.1111,.
(20) Oğuz Aytepe ,2004, Milli Mücadele'de Bilecik Görüşmesi , Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi ,Mayıs-Kasım.
(21) Osman Demirtaş , 1999 ,İttahad Terakki Cemeyeti ve milli Mücadele , Doktura Tezi , İstanbul Üniversitesi .
(22) Samih Nafiz Tansu, 2003, İttihat ve Terakki,Parola Yayınevi, İstanbul. (4) Ahmet Mehmetefendioğlu, 1992, Dr. Reşid Bey'in Hatıraları: Sürgünden İntihara,, Akademi Kitabevi, İstanbul.
(23) Şevket Beysanoğlu, 1990, Anıtları ve kitâbeleri ile Diyarbakır tarihi, Diyarbakır Belediyesi, Diyarbakır.
(24) Şevket Beysanoğlu, 1992, Kültürümüzde Diyarbakır, ziya gökalp derneği ,Ankara.

(25) Sülyman , Ermeni Tahcir ve İtahad , Marmara Üniversitesi dergisi , Sayı 31.
(26) Taner ASLAN, İttihâd-ı Osmanî'den Osmanlı İttihat ve Terakki Cemiyeti'ne , bilig Dergi ,Güz / 2008 , sayı 47.
(27) Tayfun Er,2009, Yalıdakiler, Destek Yayınları, İstanbul.
(28) Uzunçarşılı .İsmail Hakkı, 1988, Osman Devleti Teşkilatına Medhal,TDK, Ankara,.
(29) Yavuz, Nuri,2008, "Birinci Balkan Harbi Ve Selanik'in Kaybı", Gazi Üniversitesi Akademik Bakış Dergisi, C.I, S. 2- Yaz Ankara.
(30) Yılmazçelik, İbrahim;2014, Erdem, Sevim, "II. Abdülhamid Döneminde Osmanlı Devletinin Balkanlar'da Yürüttüğü Bataklık Alanların Kurutulması ve Yeni İskan Alanlarının Oluşturulması Çalışmaları", Uluslararası Sultan II. Abdülhamid Sempozyumu, 20-21 Şubat 2014, Selanik, Bildiriler, C.II, Türk Tarih Kurumu, Ankara.
(31) Yusuf Halaçoğlu,2007, Ermeni Tehciri, Babıali Kültür Yayıncılığı, İstanbul.
(32) Zafer Gölen ve Abidin Temizer,2017, Osmanlı Döneminde Balkan Şehirleri, 2. Baskı, Gece Kitapliği, Ankara.

رابعاً: الأطاريح والرسائل الجامعية

(١) غسان وليد مصطفى الجوادي ، المسالة الأرمنية في الدولة العثمانية ١٨٧٨ – ١٩١٨ : دراسة تأريخية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الموصل ، ٢٠١٠).

خامساً: الدوريات العربية

(١) أحمد جاسم إبراهيم الشمري ، يونس عباس نعمة الياسري ، القضية الأرمنية في الدولة العثمانية ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، العدد ١ ، مج ١٠ (بابل ،٢٠٢٢).

(٢) محمد جمال الدين العلوي، يهود الدونمة والأنقلاب السياسي العثماني ١٩٠٨، مجلة دراسات إقليمية، ع٢١، السنة السابعة، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، ٢٠١١) .

سادساً : الموسوعات العربية

(١)عبد الوهاب الكيالي , موسوعة السياسة ،ج١، ط٤ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، (بيروت ، ١٩٩٩) .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies